
مكافحة إقامة الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات التي تعمل في مجال الإعاقة في بلد نام في حالة حرب

مزمنة

تقرير سياسات أولي من الضفة الغربية، الأرض الفلسطينية المحتلة

ريتا جقمان، أستاذة، معهد الصحة العامة والمجتمعية، جامعة بيرزيت،

الأرض الفلسطينية المحتلة

شذى أبو سرور، مستشارة، معهد الصحة العامة والمجتمعية، جامعة

بيرزيت، الأرض الفلسطينية المحتلة

سوزان متولي، باحثة أكاديمية، معهد الصحة العامة والمجتمعية، جامعة

بيرزيت، الأرض الفلسطينية المحتلة

تموز 2024

مبادئ توجيهية سياسية أولية مستندة إلى نتائج ثلاث دراسات تجريبية حول مكافحة الإقامة في المؤسسات

والمشاركة الفعالة أو الشمول

1- ثمة أدلة قوية تشير إلى ضرورة قيام وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية بمعالجة قضية ملحة تتطلب

التدخل الفوري، وهي مشكلة العنف ضد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يقيمون داخل مؤسسات خاصة

بهم. فبينما توفر المقابلات الكيفية التي أجريت مع الأشخاص ذوي الإعاقة الذين خاضوا تجربة العيش

داخل المؤسسات نتائج أولية للبحث، فإن إشارة معظم المشاركين إلى العنف والمعاملة المهينة للأشخاص

ذوي الإعاقة داخل هذه المؤسسات لا يمكن أن تنتظر لحين إجراء المزيد من الأبحاث. من الواضح أنها

مشكلة بحاجة إلى الاهتمام الفوري على مستوى السياسات والتنفيذ على حد سواء. إن وزارة التنمية

الاجتماعية الفلسطينية هي الجهة المسؤولة قانوناً عن الأشخاص ذوي الإعاقة وعن الحماية الاجتماعية

عموماً، ويجب عليها الاهتمام ومعالجة مشكلة العنف داخل المؤسسات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

وهذا جزء من مسؤولياتها الموضحة في الوثيقة التالية التي تحدد دور ومسؤوليات الوزارة تجاه الأشخاص ذوي

الإعاقة.

<https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Disability/ProvisionSupport/Palestine.docx>

ينبغي لوزارة التنمية الاجتماعية أن تقوم بإطلاق نقاشات مع إدارات وطواقم المؤسسات التي يقيم بها الأشخاص ذوي

الإعاقة، ومع الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم، ومع عائلاتهم، لكشف الأسباب الكامنة وراء استخدام العنف داخل هذه

المؤسسات، والتي ينظر إليها البعض بشكل خاطئ أحياناً على أنها عملية تأديب. ويتضمن هذا العنف العنف

الجسدي مثل الضرب الخفيف، والضرب المبرح والصفع، أو العنف اللفظي/النفسي مثل المعايير أو الإذلال، أو

الحرمان من الحقوق مثل الإهمال، أو الحرمان من الطعام أو الحرمان من اللعب. ينبغي أن تركز المحادثات بدايةً

على توضيح أن تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة هو حق وليس عملاً خيرياً أو منة، ثم طرق التأديب

والانضباط دون استخدام العنف. وبناءً على هذه النقاشات، ثمة حاجة إلى: تدريب الطاقم على التعامل مع

الأشخاص ذوي الإعاقة دون اللجوء إلى العنف، وقيام الوزارة بتنفيذ برامج دعم وإشراف مباشر على الطواقم، وإجراء

تفتيش دوري للتأكد من إنفاذ الأنظمة المتبعة والتي تحظر استخدام العنف داخل هذه المؤسسات.

كذلك فإن على وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، المسؤولة عن كافة المدارس والخدمات التعليمية في

البلاد، أن تتأكد من أن العنف محظور في المؤسسات التي تقدم خدمات تعليمية داخلية للأشخاص ذوي الإعاقة،

بل في جميع المدارس، سواء تلك الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة أو غيرها. في الواقع، فإن سياسة التعليم الجامع

التي تتبعها وزارة التربية والتعليم تعطي الأولوية لكفالة التحاق الطلبة ذوي الإعاقة في نظام التعليم العام

<https://education-profiles.org/northern-africa-and-western-asia/state-of-education>

[+palestine/~inclu](#)

([sion](#)). وهذا يتطلب تحسين قدرة الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة إلى التعليم في المدارس النظامية، مما يقربنا

تدريجياً من مكافحة المؤسسات التي تشمل إقامة الأشخاص ذوي الإعاقة، بحيث يتم توفير الخدمات الأساسية داخل

المجتمع المحلي.

2- يجب على المؤسسات المحلية والمانحين الدوليين أن يكونوا حذرين عند تنفيذ برامج مكافحة الإقامة داخل المؤسسات للأشخاص ذوي الإعاقة، وهي برامج مستوردة من الخارج. قد لا تكون هذه البرامج مناسبة للتنفيذ في السياق المحلي بسبب غياب البنية التحتية المحلية اللازمة، وغياب الخدمات، والدعم المالي المستمر، وأشكال الدعم الأخرى من الحكومة، وهي أمورٌ ضروريةٌ لنجاح مثل هذه البرامج. ورغم أن مفهوم مكافحة الإقامة داخل المؤسسات (اللا إيواء) هو بالفعل مفهومٌ جذابٌ مبدئياً، لكنّه أثبت أنه في الواقع مفهومٌ إشكاليٌّ عند تطبيقه مع الأشخاص ذوي الأمراض النفسية محلياً، وحتى في الغرب وفي البلدان التي تتمتع بمواردٍ كبيرة، حيث أن الخدمات المجتمعية والدعم المجتمعي الضروري ما يزال إما غير موجود أو غير كافٍ.

3- هنالك مؤشرات أولية على أن المؤسسات المحلية التي تقدم خدمات الإقامة للأشخاص ذوي الإعاقة توفر خدمات حيوية مثل التعليم، وهي خدمات غير متوفرة في المجتمعات المحلية. من هنا يبدو أنها تقدم خدمات مهمة للأشخاص ذوي الإعاقة. كما يمكن للمقيمين داخل هذه المؤسسات أن يختلطوا مع الأشخاص الآخرين من ذوي الإعاقة والتواصل واللعب مع بعضهم البعض بطرق تتعدّد داخل المجتمع (العزلة من قبل العائلة، عدم معرفة لغة الإشارة، عدم توفر طريقة بريل إلخ). ولكن من الملاحظ أيضاً وجود شكاوى حول إهمال عائلات الأشخاص ذوي الإعاقة لأطفالهم بمجرد إدخالهم إلى المؤسسات التي تُقدّم خدمات الإقامة. علاوةً على ذلك، فإن إحدى المشاركات في هذه الدراسة والتي تعمل في مؤسسة كانت سابقاً تقدم خدمات الإقامة وصفت المؤسسات التي تقدم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة بأن طواقمها ينقصها التأهيل اللازم، وأنّ هناك نقصاً في الإشراف على جودة الغذاء، وحتى نقصاً في النظافة، وكلّ هذه أمورٌ تستدعي تدخّل وزارتي التنمية الاجتماعية والتربية، والتعليم بطريقة تشاركية، ومن خلال إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة، وعائلاتهم، وممثّلين عن المؤسسات، في نقاش حول تحسين الظروف المعيشية داخل هذه المؤسسات.

4- بناءً على هذه النتائج الأولية، من الضروري إجراء المزيد من الأبحاث لتعزيز فهمنا للمشاكل، والصعوبات، والاحتياجات للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يجب عليهم الإقامة داخل المؤسسات لتلقّي الخدمات الأساسية، والتحقّق ممّا إن كان من الممكن مكافحة الإقامة داخل المؤسسات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة محلياً، ومتى وكيف يمكن تحقيق ذلك؛ وإجراء المزيد من الاستقصاء للصعوبات التي يواجهها طواقم وإدارة هذه المؤسسات التي يقيم فيها الأشخاص ذوو الإعاقة، وطرق إزالة أو تخفيف هذه الصعوبات.

المقدمة

يجمع هذا التقرير الأولي النتائج التي استخلصتها ثلاثة أبحاثٍ تجريبية تهدف إلى التبصّر في الشؤون المتعلقة بمكافحة الإقامة في المؤسسات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في سياق بلدٍ نامٍ في حالة حرب مزمنة، أي الضفة الغربية في الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل. لقد قمنا بهذه الأبحاث التجريبية كمدخلٍ إلى إجراء المزيد من الأبحاث المعمّقة حول الموضوع. غير أنّ النتائج الأولية تشكّل فرصة لتقديم

توصياتٍ سياساتيةٍ أوليةٍ موجّهةٍ للمؤسسات التي تقدم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، ولوزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، المسؤولة عن كافة المدارس في البلاد، وعلى وجه الخصوص لوزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية، المسؤولة عن الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، وعن الرقابة والإشراف على برامج وخدمات الرفاه الاجتماعي، بما في ذلك الإشراف على بعض الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

تتضمن النتائج التجريبية لهذا التقرير نتائج كلٍ من: 1- مراجعة الأدبيات الدولية والفلسطينية المحلية حول مكافحة الإقامة في المؤسسات للأشخاص ذوي الإعاقات والصعوبات التعلمية والتطورية والنفسية، والذي أجرته ريتا جقمان؛ 2- نتائج ثماني مقابلات تجريبية مع أشخاص من ذوي الإعاقة لتقصي تجاربهم في الإقامة داخل المؤسسات وإيجابيات وسيئات الإقامة الداخلية، والتي أجرتها شذى أبو سرور، وهي من ذوي الإعاقة وناشطة في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ و 3- زيارات تجريبية للمؤسسات التي تقدّم الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة، والتي اقتصرَت على منطقة رام الله بسبب انعدام الأمن على الطرق خلال فترة إجراء الزيارات خارج المدينة (وأحياناً داخلها) خلال الجزء الأول من سنة 2024. حدثَ هذا خلال تصاعدِ حربِ إسرائيل على غزّة التي بدأت في 7 تشرين الأول (أكتوبر) 2023، وفي نفس الوقت، انتشرت هجمات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين على الفلسطينيين في الضفة الغربية (وداخل مدن وبلدات وقرى الضفة الغربية)، الأمر الذي جعل من المستحيل زيارة مؤسسات أخرى تقدّم الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة خارج مدينة رام الله. أُجرت هذه الدراسة الأخيرة سوزان متولي.

نتائج الأبحاث

1- مراجعة الأدبيات حول مكافحة الإقامة داخل المؤسسات

تسلط المراجعة الضوء على محدوديات مكافحة الإقامة في المؤسسات كمبدأ وكممارسة مستمدة من النماذج الغربية والأفكار الطبية النفسية الاستعمارية المفروضة على البلاد، والإشكاليات القائمة في تنفيذها في البلدان غير الغربية، بما فيها الضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل، والتي تذكرُ بفرض مفهوم العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة في بلدان الجنوب، في الوقت الذي لا يعيش فيه أي شخص في فلسطين، كما في أماكن أخرى بالتأكيد، عيشاً مستقلاً. وإنما يرتبط الأشخاص ارتباطاً عضويّاً بالحقوق والمسؤوليات تجاه العائلة والمجتمع!

وبينما تبدو فكرة مكافحة الإقامة في المؤسسات والعيش في المجتمع المحلي بشكلٍ مبدئيٍّ حلاً جيداً للمشاكل، وللصعوبات الكبرى التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة خلال إقامتهم داخل المؤسسات (أنظر أدناه)، ويمكن أن تعتبر حلاً مناسباً لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أنها تتطلب القيام بالكثير من الأمور على المستوى المجتمعي أولاً لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش داخل المجتمع المحلي، بحيث يمكنهم أن يحصلوا ببسرة على الخدمات وأن يعيشوا بكرامة. ولكن تبين أن هذا لم يتحقق عندما تمّ إلغاء مؤسسات الإقامة للأشخاص ذوي الأمراض والإعاقات النفسية في الضفة

الغربية، والتي كانت نتيجة ضغط كبير من المانحين الدوليين، حيث شجّعوا على تنفيذ الأمر بتمويل مؤقت. وبينما يبذل المهنيون الفلسطينيون العاملون في عيادات الرعاية الصحية الأولية التي تقدّم الخدمات إلى الأشخاص ذوي الأمراض النفسية الذين يعيشون ضمن المجتمع قصارى جهدهم لتوفير الدعم اللازم، فإنّ الأشخاص ذوي الأمراض النفسية، وعائلاتهم، يواجهون صعوبات كبيرة بسبب نقص خدمات الدعم على المستوى المجتمعي، والذي لا يتعدى توزيع المؤثرات النفسية الدوائية من خلال عيادات الرعاية الصحية الأولية. كما أنّ هذه الأدوية ليست متوفرة بشكل دائم. تُبيّن التجربة الفلسطينية صعوبات ومحدوديات تنفيذ برامج مكافحة الإقامة في مؤسسات للأشخاص ذوي الإعاقة في الضفة الغربية.

وفي نفس الوقت، تشير مراجعة الأدبيات إلى المشاكل والعقبات التي تعيق عملية مكافحة الإقامة في المؤسسات في البلدان والمدن التي تعتبر "حرّة" ومزدهرة، ومن بينها الولايات المتحدة، الأمر الذي يثير تساؤلات حول كيفية التعامل مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة أمام هذا الإخفاق في الدعم والدمج المجتمعي، بينما تتواصل داخل مؤسسات الإقامة شتى المشاكل التي تجعل حياة الأشخاص ذوي الإعاقة صعبة، إن لم تكن لا تُطاق، كما سيبيّن أدناه.

2- تجارب الأشخاص ذوي الإعاقة في الإقامة في المؤسسات

تُظهر هذه الدراسة التجريبية أنّ الأشخاص ذوي الإعاقة الذين خاضوا تجربة الإقامة في المؤسسات يصفون تجاربهم بأنّها ليست سهلة ولا سلسلة على الصعيد الجسدي، والتعليمي، والنفسي والاجتماعي. ويبدو أنّ عملية الإرسال إلى المؤسسة، حسب قولهم، لم تكن ناجمة عن قرار الشخص ذي الإعاقة نفسه/ا، بل عن قرار والديه/ا. أشار المستجيبون من ذوي الإعاقة السمعية أنّهم عندما تمّ دمجهم في المدارس النظامية، تمّ رفضهم أو واجهوا التئمّر من التلاميذ، الأمر الذي جعل إدارة المدرسة تدفع الوالدين إلى نقلهم إلى مدارس خاصة بالصم. بشكل عام، أعرب الأشخاص ذوو الإعاقة عن استيائهم من النظام الصارم الذي يتمّ فرضه داخل هذه المؤسسات الخاصة. وتحدّثوا عن شعورهم بالخوف، وخاصةً في أولى مراحل التحاقهم بالمؤسسات، وعن شعورهم بالحرمان، واشتكوا من القسوة غير المبررة لدى المعلمين.

أظهر معظم المشاركين أنّ معظم الممارسات كانت تتسم بالعنف، والتمييز، والتحكّم والسيطرة، وأنّها تضمّنت تجاهل تعليقات وملاحظات المقيمين في هذه المؤسسات. وأشاروا إلى سوء المعاملة، والإيذاء، والتمييز الذي يمارسه العاملون في هذه المؤسسات. الملاحظ أنّ المشاركين وجدوا السؤال حول الاقتراحات التي تجعل المؤسسات مريحة ومُرضيةً بدرجة أكبر سؤالاً صعباً، ووجدوه غير مجدٍ، حيث أنّ البعض لم يكن بإمكانهم تصوّر أيّ إمكانية للتغيير.

أفاد شخصٌ لديه إعاقةٌ بصريةٌ ما يلي:

"كانوا يستخدمون الضرب، والحرمان، والترهيب؛ فكثيراً ما حاولوا التمييز بين الطلابِ واستخدامِ أساليبِ هدامة، ودفعونا إلى التكلّم أكثر ممّا ينبغي، وقول أشياء قد يجوز أو لا يجوز قولها. واستخدموا مزيجاً من الكاز والزيت والخلّ على شعرنا، زاعمين أنّه من أجل النظافة الشخصية. كانت هذه الخلطة مضرّة جداً حيث تسببت بحروقٍ في رقبتي وفروة رأسي، وهي حروقٌ ليست طفيفة. زد على ذلك كل أشكالِ الضربِ التي كنتُ أعاني منها أو أشاهد الآخرين يعانون منها، بالعصي والأحذية".

إلا أنّ البعض شدّد على تغيير إدارةٍ وطاقتِ المؤسسة، حيث حدّدوا معاييرَ مهنيّةٍ واضحةٍ لاختيارِ الموظّفين، وإلى تغييرِ معاملةِ الطواقمِ للطلاب، وفرضِ أنظمةٍ للرقابةِ والمحاسبة، وتحسينِ نوعيّةِ الطعام، وتحسينِ جودةِ التعليم، وتنفيذِ أنشطةٍ لا منهجيّةٍ مثل الموسيقى، والرياضة، وتعزيزِ التواصلِ مع الأهالي والأصدقاء خارجِ المدرسة كأولويّاتٍ للتحسين.

وكما تبيّنت سلبيات الإقامة داخل المؤسسات، كذلك ظهرت إيجابياتها. فبينما يمكن وصف ممارسات الطواقم العاملة في هذه المؤسسات بأنّها لا تحترم الكرامة الإنسانية كما يجب، ولا تمتثل لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال السلامة الشخصية والحماية من العنف وإساءة المعاملة. لكن في نفس الوقت، فإنّ الإقامة في المؤسسات تخلق مجتمعاً مصغراً للأشخاص ذوي الإعاقة يوصف بالتماسك، والتضامن والألفة، يقوم على القواسم المشتركة والهويّة الجمعيّة التي تطوّرت بسبب تجربة الإعاقة، بينما تغيب مثل هذه المشاعر داخل مجتمعاتهم المحليّة والبنى المؤسسية والاجتماعيّة المحيطة.

ورغم هذه المنافع المذكورة أعلاه، فإنّ الغالبية فضّلت عدم الإقامة في المؤسسات، على الرغم من الصداقات التي يكوّنونها والخدمات التي يتلقونها داخل هذه المؤسسات.

وقد شدّدت النتائجُ أخيراً على ضرورة إجراء أبحاثٍ معمّقةٍ في المستقبل حول هذا الموضوع تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة، وعائلاتهم، والطواقم العاملة في المؤسسات والمدارس النظاميّة، والفاعلين في قطاع الإعاقة مثل النشطاء، والهيئات الرسميّة والدوليّة، حيث أنّ جميع هذه الأطراف تلعب دوراً حيويّاً في تشكيل النهج المؤسسي، ومن الضروري إشراكها في الأبحاث والنقاشات المستقبلية لكي يتمّ التوصل إلى فهمٍ شاملٍ حول كيفية قيام المؤسسات بتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل أفضل.

قال أحد الأشخاص من ذوي الإعاقة السمعيّة:

"النوم أحسن، مع الأولاد، بنتسلى اليوم أنا لحالي في البيت، في عزلة مع السامعين، الأكثر بيتخوثوا على الصمّ خاصة الشباب، بدي أكون مع الصمّ بس هم بعيدين كل حدا في بلد، وكمان في تكلفة مادية في المواصلات، لو يحكوا لي تعال اليوم نام، بروح، بس يكون قسامين واحد للأولاد وآخر للبنات عشان الكل يأخذ راحته وهيك".

3- زيارة مؤسسات رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة
جرّت نقاشات مع مدراء أو مسؤولين إداريين في المؤسسات التي تقدّم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث جرى التركيز على فهم نوع الخدمات التي يجري تقديمها، والأهم

لغايات هذا التقرير، هو معرفة وجهات نظرهم بشأن إيجابيات وسلبيات إقامة الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات. من الإيجابيات التي تمت الإشارة إليها للإقامة داخل المؤسسات اختلاط الطلاب ببعضهم البعض، والتواصل واللعب معاً، بالإضافة إلى تلقّي التعليم بالطبع. وتمّ التشديد على أنّ الأطفال الذين يقيمون داخل المدرسة يحققون نتائج أكاديميّة أفضل من الطلاب الذين يبقون في بيوتهم، حيث أنّه لا تستطيع جميع الأمّهات تدريس أبنائهنّ (مثل معرفة طريقة بريل) أو أنّهنّ لسنّ مهتمّات بالقدر الكافي. كذلك فإنّ الإقامة في المؤسسات توفّر على الطلاب وعائلاتهم تكلفةً وعناءً التنقل بسبب صعوبة الحركة ومشاكل الطرق عموماً (الأوضاع السائدة في الضفّة الغربيّة بسبب حواجز

الجيش الإسرائيلي والهجمات الدورية للجيش والمستوطنين غير الشرعيين والتعرض لعنفهم على الطرق). كما جرت الإشارة إلى أن المؤسسات لديها مرافق متاحة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة أكثر من البيوت، الأمر الذي يجعلها أكثر إتاحة. علاوة على ذلك، فإن الإقامة في المؤسسات مهمة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحتاجون إلى الحماية إن هم واجهوا العنف المنزلي، أو إن لم يكن لديهم أحد يقدم لهم الرعاية المالية أو غيرها.

أما السلبيات التي تمّ تحديدها، فهي تشمل الابتعاد عن العائلات، الأمر الذي يحرم الطلاب من "الحنان". وتمت الإشارة إلى أن الطلاب يفضلون عموماً البقاء في بيوتهم، وليس في مؤسسة. وذكرت شكاوى عن العائلات، حيث ذكر أن بعض العائلات تهمل أطفالها ذوي الإعاقة، وأنهم أحياناً لا يجلبون للأطفال الذين يقيمون في المؤسسات ملابس إضافية، مما يضطر المؤسسة إلى شراء ملابس لهم. وقد تمّ وصف بعض المؤسسات بقلة النظافة، وبنقص الكفاءة لدى موظفيها، وبسوء نوعية الطعام وضعف الرقابة والإشراف.

تم تنفيذ مشروع "مكافحة الإقامة داخل المؤسسات تحت الحصار" Deinstitutionalisation Under Siege بدعم

من مجلس أبحاث الآداب والعلوم الإنسانية

(المنحة رقم AH/X009467/1).

